



E/ECA/COE/35/13
AU/STC/FMEPI/EXP/13(II)
Distr.: General
31 March 2016

Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط
والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

الموجز التنفيذي

الاستراتيجية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والرابطة الأفريقية
للبنوك المركزية حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي

مقدمة

الديباجة

٢- إن هذه الوثيقة مشتقة من التقرير الرئيسي لفريق الدراسة للجنة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والرابطة الأفريقية للبنوك المركزية. وتقتح استراتيجية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي مع أخذ ما يلي في الاعتبار: سياق الاقتصاد السياسي، أهداف الاتحاد الأفريقي الذي نشأ خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تم تأسيسها بموجب الميثاق في ١٩٦٣، ومختلف الأطر القانونية والمبادرات المصاحبة للاتحاد الأفريقي، والمراحل المختلفة التي مرت بها

المجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، والدعائم الرامية إلى تسهيل التكامل الاقتصادي والنقدي في أفريقيا.

٢- تناقش مراحل ونهج التكامل، الشروط المسبقة لاتحاد اقتصادي ونقدي ناجح، وصافي الفوائد التي تتحقق من الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وتسلط الضوء على الدروس المستفادة من أزمة الديون الحالية في منطقة اليورو والاتحادات النقدية في جميع أنحاء العالم، فضلا عن التحديات التي تواجه الاتحاد الاقتصادي والنقدي في أفريقيا، وأهم التوصيات. وعلاوة على ذلك، فإنها تقترح الاستراتيجيات وخطوط الطريق مع مهام وجداول زمنية واضحة تؤدي إلى إقامة الاتحاد النقدي الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي والعملة الأفريقية الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تسلط الضوء على دور معهد النقد الأفريقي كترتيب انتقالي.

سياق الاقتصاد السياسي

٣- صدرت سلسلة من القرارات، بدءا باعتماد خطة عمل لاجوس في ١٩٨٠، خلال قمة استثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي ترجمت إلى شكل ملموس في أبوجا، نيجيريا، في ١٩٩١، كمعاهدة مؤسّسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا).

٤- تم تكريس قرار إنشاء البنك المركزي الأفريقي في المادة ٤٤ من معاهدة أبوجا (١٩٩١)، والمادة ١٩ من القانون التأسيسي المعتمد في لومي، توجو في ٢٠٠٠، وتنص كالتالي على الحاجة إلى إنشاء الاتحاد النقدي الأفريقي من خلال الدمج بين المناطق النقدية الإقليمية، وإنشاء ثلاث مؤسسات مالية أفريقية: بنك الاستثمار الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، والبنك المركزي الأفريقي. توخت معاهدة أبوجا برنامجا انتقاليا بست مراحل يمتد على فترة تتراوح بين ٣٤ و ٤٠ سنة، بعد دخولها حيز التنفيذ في ١٩٩٤، لإنشاء الجماعة الاقتصادية والاتحاد النقدي الأفريقيين، ويكون متوجا بإنشاء البنك المركزي الأفريقي وإنشاء عملة أفريقية موحدة.

٥- في ١٩٩٩، وقبل اعتماد القانون التأسيسي، أصدرت قمة استثنائية عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية في سرت، ليبيا، إعلان سرت المؤسس للاتحاد الأفريقي وفقا لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية. كما دعا الإعلان إلى التعجيل بعملية التكامل. وتبعت ذلك، في ٢٠٠١، القمة العادية السابعة والثلاثون في لوساكا، زامبيا التي أنشأت الاتحاد الأفريقي إلى جانب برنامج النيباد. وفقا للتعجيل بالتكامل الاقتصادي كما هو مشار إليه في إعلان سرت،

أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأفريقي في ٢٠٠٧ دراسة راجعت معاهدة أبوجا. وقد تم ذلك مع التركيز بوجه خاص على مراحل التكامل المنصوص عليها في المادة ٦ من المعاهدة.

٦- كانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة تتمثل في ضرورة التعجيل بموعد التكامل الذي يغطي المراحل الست، من ٢٠٢٨ إلى ٢٠١٧. ويعني هذا تدليل العقوبات الرئيسية التي تعترض عملية التعجيل في مجالات الحواجز غير الجمركية، والتباينات في النظم القانونية وتداخل العضويات، وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وفرص العمل.

٧- تمشيا مع روح إعلان سرت، تم اعتماد صياغة برنامج الحد الأدنى من التكامل، خلال اجتماع وزراء التكامل المنعقد في ياوندي، الكاميرون، في ٢٠٠٩، وذلك بهدف تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على التعجيل بتكامل أفريقيا. ولسد الفجوة في البنية التحتية في أفريقيا، وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في ٢٠٠٩ للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠.

٨- في إطار تقديم الدعم لعملية التكامل الأفريقي وبالإضافة إلى المؤسسات المالية المقرر إنشاؤها، بما في ذلك البنك المركزي الأفريقي، تم بالفعل إنشاء مؤسسات أخرى، وتحديدا، البرلمان الأفريقي الذي برز إلى حيز الوجود في ٢٠٠٣؛ محكمة العدل الإفريقية؛ مجلس السلم والأمن والمجلس الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٩- في نفس السياق، بدأت الرابطة الأفريقية للبنوك المركزية العمل على معاهدة أبوجا في ٢٠٠٠، مما أدى إلى اعتماد برنامج التعاون النقدي الأفريقي في ٢٠٠٢ في الجزائر العاصمة، الجزائر. وضع برنامج التعاون النقدي الأفريقي معايير تقارب أولية وثانوية وإجراءات سياسة وجدول زمنية من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء منطقة نقدية موحدة وبنك مركزي أفريقي قاري بحلول ٢٠٢١. ويوجد في صميم برنامج التعاون النقدي الأفريقي برنامج التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يمكن أن تسترشد به مختلف الأقاليم الفرعية الأفريقية في اعتماد الاتحاد النقدي الأفريقي والعملية الموحدة الأفريقية.

١٠ لتشكيل جبهة مشتركة، وافقت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة محافظي البنوك المركزية الأفريقية في طرابلس في ٢٠٠٧ على إنشاء اللجنة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة محافظي البنوك المركزية الأفريقية لتحديد استراتيجية مشتركة بغية إنشاء البنك المركزي الأفريقي. ومنذ ذلك الحين، ناقشت رابطة البنوك المركزية الأفريقية وأجهزة مفوضية الاتحاد

الأفريقي بانتظام مسألة تنفيذ ورصد وتقييم برنامج التعاون النقدي الأفريقي والرابطة الأفريقية للبنوك المركزية ومعاهدة أبوجا للاتحاد الأفريقي، على التوالي. وافقت اللجنة المشتركة خلال اجتماعها الأول في ٢٠٠٧ في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، على ما يلي:

١' يظل التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي شرطاً أساسياً لإنشاء عملة مشتركة وإنشاء البنك المركزي الأفريقي. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بإعادة تقييم معايير التقارب ومواءمة السياسات الاقتصادية. ستقوم الرابطة الأفريقية للبنوك المركزية بإجراء دراسة لهذا الغرض؛

٢' ضرورة إنشاء سوق أفريقية مشتركة (حرية تنقل السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال، وتطوير البنية التحتية) قبل تحقيق التكامل النقدي. يجب أن تُجري مفوضية الاتحاد الأفريقي الدراسات ذات الصلة مع مساهمات من الرابطة الأفريقية للبنوك المركزية حول إقامة سوق لرؤوس الأموال، وضمان تنفيذها؛

٣' ينبغي أن تكون المجموعات الاقتصادية الإقليمية دعائم لتحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي في أفريقيا؛

٤' إنشاء معهد النقد الأفريقي كمرحلة انتقالية نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي. وستنشئ اللجنة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والرابطة الأفريقية للبنوك المركزية لجنة تسيير فنية مشتركة بين معهد النقد الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي؛

١١- تم تعيين خبير استشاري لإجراء دراسة بهدف اقتراح استراتيجية وخارطة طريق مشتركين بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والرابطة الأفريقية للبنوك المركزية بغية تحقيق التكامل النقدي في أفريقيا وإنشاء البنك المركزي الأفريقي. وكانت اختصاصات المستشار على النحو التالي:

١' إجراء تحليل وحيز للجوانب النظرية للتكامل على مستوى الاقتصاد الكلي والنقدي بشكل عام وجدواه في السياق الأفريقي، وخاصة الشروط المسبقة التي ينبغي أن يستوفها أي اتحاد نقدي ليتمكن من مواجهة التحديات الناشئة عن تنمية متسارعة للاقتصاد الإقليمي والعملة؛

- ٢' دراسة المسائل المؤسسية والتشغيلية بالاعتماد على الخبرات والممارسات التي مرت بها برامج التكامل النقدي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات النقدية القائمة، وتقديم توصيات بشأن الموازنة من أجل إنشاء نظام نقدي قاري؛
- ٣' ونظرا لأن التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي ظل شرطا مسبقا لاستحداث عملة موحدة، ينبغي مراجعة جدوى معايير التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي لبرنامج التعاون النقدي الأفريقي بالنسبة لأفريقيا، وينبغي دراسة مدى إمكانية استخدامها للتعجيل بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛
- ٤' تحديد قواعد العضوية في الاتحاد النقدي؛
- ٥' تحديد الصلات المحتملة بين المؤسسات المالية الأفريقية الثلاث وتفاعلها مع المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة؛
- ٦' تحديد خارطة الطريق لتنفيذ استراتيجية إنشاء البنك المركزي الأفريقي مع برنامج عمل وجدول زمني؛
- ٧' النظر في إمكانية إنشاء معهد نقدي أفريقي كترتيب انتقالي لإنشاء البنك المركزي الأفريقي.

١٢- كان من المتوقع أن ينتج الخبر الاستشاري "الاستراتيجية" و"خارطة الطريق" الشاملة لتنفيذ الاستراتيجية فضلا عن "موجز تنفيذي للاستراتيجية".

١٣- غير أن النهج المقترح لاستخدام خبر استشاري لم يلق نجاحا. وأدى ذلك إلى تشكيل مجموعة دراسة مشتركة مكونة من خبراء من كل من الرابطة الأفريقية للبنوك المركزية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية مشتركة بينهما وخارطة طريق نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي. واستنادا إلى الاختصاصات المشتركة بين الرابطة الأفريقية للبنوك المركزية ومفوضية الاتحاد الأفريقي المقدمة إلى الخبر الاستشاري، وضع فريق الدراسة المشترك برنامج عمل وميزانية لبرنامج العمل (٢٠١٢-٢٠١٣). وقد تم تقديم ذلك إلى كل من اللجنة الفنية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والرابطة الأفريقية للبنوك المركزية واللجنة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والرابطة الأفريقية للبنوك المركزية يومي ٢٨ و٢٩ فبراير ٢٠١٢، على

التوالي. وقد تم إعداد برنامج عمل منقح وخطة عمل للميزانية أخذت في الاعتبار قرارات وتعليقات هذه الاجتماعات، وأُرسلت إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

١٤- غطى برنامج العمل المنقح ما يلي:

١' الجوانب النظرية والتجريبية للاتحاد الاقتصادي والنقدي؛

٢' تقييم أداء المجموعات الاقتصادية الإقليمية في استيفاء الشروط المسبقة للاتحاد الاقتصادي والنقدي باعتبار ذلك شرطا ضروريا لإنشاء البنك المركزي الأفريقي؛

٣' الدروس المستفادة من الاتحادات النقدية؛

٤' الاستراتيجيات وخارطة الطريق؛

٥' الترتيبات المؤسسية الانتقالية - معهد النقد الأفريقي؛

٦' الموجز والخاتمة.

١٥- في إطار تنفيذ مهامه، استعرض فريق الدراسة المشترك الأدبيات المتوفرة حول التكامل الأفريقي والأعمال المتصلة به، وقام بزيارة المؤسسات المختصة، وتبادل وجهات النظر مع أصحاب المصلحة واستعان بخبرتهم الواسعة.

فوائد وتكاليف الاتحاد الاقتصادي والنقدي

١٦- يمكن أن يتضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي من حيث المبدأ فوائد وتكاليف معا. وفيما يلي تلخيص المعايير الرئيسية.

فوائد الاتحاد الاقتصادي والنقدي

١' تحسين استقرار الاقتصاد الكلي مستمدا من الانضباط المالي وإدارة السياسة النقدية من قبل بنك مركزي فوق وطني ومستقل؛

- ٢' انخفاض كبير في تكاليف المعاملات بين البلدان من خلال استخدام عملة موحدة؛
- ٣' القضاء على تقلبات أسعار الصرف والمخاطر المرتبطة بها؛
- ٤' زيادة إمكانية المقارنة بين أسعار السلع والخدمات عبر الحدود؛
- ٥' تعزيز التضامن السياسي من خلال رؤية مشتركة لتحقيق الازدهار؛
- ٦' أسواق مالية أعمق وأوسع من شأنها أن تعزز آلية النقل النقدية وتخفض تكاليف الاقتراض؛
- ٧' مدخرات في احتياطات النقد الأجنبي إذ أن جميع الواردات لا تتطلب عملات أجنبية؛
- ٨' مكاسب متأتية من توفير فرص التجارة، من خلال زيادة تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود؛
- ٩' زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، حيث إن الصناعات ذات وفورات الحجم قد تكون قادرة على الإنتاج بمستويات أعلى وبكفاءة بسبب التكامل في أسواق السلع والخدمات؛
- ١٠' يمكن الحد من عدم التكافؤ في الصدمات. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اختلاف الصادرات السلعية للدول الأعضاء الناجم عن الدمج بين اقتصاداتها؛
- ١١' حصة في توزيع الفائض من البنك المركزي المشترك؛
- ١٢' مكاسب من تجميع الموارد في توفير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمادية.

تكاليف الاتحاد الاقتصادي والنقدي

- '١' فقدان السيادة لصالح هيئة فوق وطنية في إدارة سياسة النقد وسعر الصرف؛
- '٢' فقدان كل بلد على حدة قدرته على استخدام أدوات سياسة النقد وسعر الصرف في الاستجابة للصدمات الاقتصادية غير المتكافئة؛
- '٣' القيود المفروضة على تنفيذ السياسة المالية على الصعيد الوطني؛
- '٤' وحدة سياسة إقليمية واحدة في مجالي النقد وسعر الصرف، بما قد لا يتناسب مع ظروف كل بلد على حدة؛
- '٥' في غياب آليات التكيف البديلة، فقدان القدرة التنافسية إقليمياً ودولياً على الصعيد القطري؛
- '٦' احتمال تضارب الأهداف بين البنك المركزي وحكومات الدول الأعضاء في غياب سياسة مالية مشتركة؛
- '٧' فقدان الدخل المتأتي من رسوم صك العملات الخاصة بكل بلد؛
- '٨' فقدان السيطرة الوطنية على احتياطات النقد الأجنبي؛
- '٩' التكاليف المرتبطة بالمؤسسات الإقليمية، مثل الرقابة المصرفية؛
- '١٠' الخلافات السياسية حول طبيعة السياسات المشتركة، مركزية السلطات والقيود المفروضة على الاستقلال الوطني، وتكاليف التدفقات المالية والتحويلات؛
- '١١' نوع من فقدان السيادة السياسية على الصعيد الوطني وكذلك السيادة الاقتصادية.

١٧- بشكل عام، تتأني الفوائد الاقتصادية الرئيسية من الوفورات المحققة من تكاليف المعاملات عندما تكون مستويات تدفقات التجارة والاستثمار داخل الإقليم مرتفعة - أي بين الدول التي لها علاقات اقتصادية وثيقة. تنشأ التكاليف الاقتصادية الرئيسية عندما تكون الهياكل الاقتصادية للبلدان مختلفة (وبالتالي تتعرض لصدمات خارجية مختلفة)، وتكون مستويات التنوع فيها متدنية، ولا تكون لديها أسواق متطورة ومرنة كافية للاستجابة للصدمات في حالة عدم وجود أدوات سياسة في مجال الاقتصاد الكلي.

١٨- وعليه، تكون الموازنة بين التكاليف والفوائد مرهونة بالظروف الخاصة بكل بلد، وتختلف بالتالي من بلد إلى آخر. على الصعيد القطري، قد يكون النمو الاقتصادي والدخل أعلى أو أقل في اتحاد نقدي. فمن المستحيل مسبقاً التنبؤ بفائدة صافية، أي بما إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف أو تقل عنها. ومع ذلك، سيكون من المرجح أن تميل كفة الميزان نحو فوائد صافية إذا تم استيفاء مجموعة من الشروط المسبقة للوحدة النقدية.

استراتيجية طريق المضي قدماً

مقدمة

١٩- تنص استراتيجية إنشاء البنك المركزي الأفريقي على مراحل ضرورية، ونهج، وخارطة طريق مع جداول زمنية واضحة وإنشاء معهد نقد أفريقي كجهاز انتقالي لا غنى عنه من أجل إنشاء العملة الموحدة. ومن المعلوم أن الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المشاركة ستبذل الجهد للالتزام بالجدول الزمني المقترح.

مراحل ونهج التكامل

٢٠- تبني هذا التقرير نهجاً تدريجياً، يتقدم خطوة بخطوة ويقوم على المراحل الست (٦) المنصوص عليها في المادة ٦ من معاهدة أبوجا، والتي تتطابق مع المراحل التقليدية والشاملة المفضية إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتكون المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمثابة لبنات. وعند تبني الجداول الزمنية لمعاهدة أبوجا، أحاط التقرير علماً بفترة السماح الممتدة على ٦ سنوات المدججة فيها، ورأى أن الفترة كانت واقعية. بالتأكيد، فما كان ناقصاً هو الإرادة السياسية للتنفيذ الفعال لإجراءات السياسة والبرامج المتوقعة لتحقيق الأهداف المحددة والمرامي الزمنية للمعاهدة. وعلاوة على ذلك، يوفر التطابق الملازم في المعاهدة أرضية صلبة للمراجعات في المستقبل.

٢١- تنص معاهدة أبوجا على نهج بست مراحل لاتحاد النقد الأفريقي (عملة موحدة، بنك مركزي أفريقي، وسياسة واحدة في مجالي النقد وسعر الصرف) في ٢٠٢٨، بينما يخطط برنامج التعاون النقدي الأفريقي لإنشاء البنك المركزي الأفريقي والعملة الموحدة في ٢٠٢١. ويركز برنامج التعاون النقدي الإفريقي للرابطة الأفريقية للبنوك المركزية أساسا على التقارب على مستوى الاقتصاد الكلي وجوانب التكامل المالي على النقيض من معاهدة أبوجا التي هي أكثر شمولية.

٢٢- في ضوء ذلك، ينبغي مواءمة الجدول الزمني لبرنامج التعاون النقدي الإفريقي للرابطة الأفريقية للبنوك المركزية الذي حدد ٢٠٢١ موعداً لإنشاء البنك المركزي الأفريقي مع الجدول الزمني لمعاهدة أبوجا لعام ٢٠٢٨، والذي ينبغي تمديده إلى ٢٠٣٤.

٢٣- توصي الاستراتيجية بتبني نهج بخمس مراحل يفضي إلى إنشاء البنك المركزي الأفريقي، وتحديدًا: المرحلة (١) وهي مرحلة السياسة واتخاذ القرار المؤسسي، والمراحل الأربع المتبقية من معاهدة أبوجا، وكذلك جوانب المرحلة ٢ من معاهدة أبوجا التي لا يزال يتعين تنفيذها على النحو الملخص في الجدول أدناه.

المراحل المنبثقة عن التوصيات والتي تفضي إلى إنشاء البنك المركزي الأفريقي

الأهداف	عدد السنوات	تاريخ الإنجاز	تاريخ الانطلاق	المراحل
مرحلة السياسة واتخاذ القرار المؤسسي - إنشاء معهد النقد الأفريقي	١	ديسمبر ٢٠١٤	مارس ٢٠١٤	المرحلة ١
بدء تنفيذ مناطق التجارة الحرة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة الثلاثية. التحضيرات لدخول الاتحادات الجمركية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية حيز التنفيذ؛ تعزيز التقارب الاقتصادي الكلي والتكامل المالي؛ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (٢٠١٠-٢٠٣٠) المرحلة الأولى - إلى الثانية قرار بشأن مسائل تداخل العضويات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية - انتماء كل بلد إلى مجموعة اقتصادية إقليمية واحدة فقط	٣	٢٠١٧	٢٠١٥	المرحلة ٢
بدء تنفيذ الاتحادات الجمركية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الجمارك. وتعميق التقارب الاقتصادي الكلي والتكامل المالي؛ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. مواصلة المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠٣٠). إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية	٥	٢٠٢٢	١٠١٨	المرحلة ٣
بدء تنفيذ الأسواق المشتركة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. زيادة تعزيز التقارب الاقتصادي الكلي والتكامل المالي (نظم المدفوعات والتسويات، البورصات الإقليمية والإقليمية الفرعية المالية)؛ وإنشاء البنوك المركزية والعملات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك الاتحادات المالية والمصرفية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بحلول ٢٠٢٨. المرحلة الثالثة من برنامج تطوير	٦	٢٠٢٨	٢٠٢٣	المرحلة ٤

البنية التحتية في أفريقيا (٢٠١٠-٢٠٣٠) إنشاء اتحاد جمركي قاري				
الأسواق المشتركة الإفريقية وبدء تنفيذ الاتحاد الاقتصادي والنقدي القاري، وكذلك الاتحادات المالية والمصرفية القارية المؤدية إلى البنك المركزي الأفريقي والعملة الموحدة. برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا ومواصلة المرحلة الثالثة (٢٠١٠- ٢٠٣٠) حتى ٢٠٣٠	٦	٢٠٣٤	٢٠٢٩	المرحلة ٥

٢٤- إن توقيت المذكور أعلاه لاستكمال عملية الوحدة النقدية بحلول العام ٢٠٣٤ يستفيد من فترة السماح لست سنوات المدججة في معاهدة أبوجا. رأى فريق الدراسة أيضا أن تلك الجداول الزمنية واقعية ولم يبق هناك سوى الإرادة السياسية كما تم تحديدها بالفعل لتنفيذ استراتيجيات السياسات والإجراءات التي يُتوقع أن تحقق الأهداف والغايات المحددة.